الاتساع اللّغوي في حروف المعاني عند ابن جني - مفهومه ومدلولاته-

الدكتور: عمارة ميلود
قسم الحضارة الإسلامية
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي (الجزائر)
miloud.am84@gmail.com

ملخّص:

يدرس هذا البحث ظاهرة الاتّساع في العربية، وهي ظاهرة لغوية تحوي كلّ ما هو غير قاعدي وغير أصيل، ومع كونها أساليب معدول بها عن وجهها؛ فهي تراكيب عرفية جارية مجرى اللّغة، ووفق نظامها المتكامل، ويخصّ البحث بتطبيق هذه الظاهرة على حروف المعاني، وما يَعتورها من مفاهيم ومدلولات، والتي يمكننا تتبعها عند ابن جني في توظيفه لحروف المعاني، لهذا جاء البحث مبيّنا مفهوم الاتّساع اللّغوي، ومعرّفا بحروف المعاني، ثم يحاول رصد مدلولات الاتّساع التي تعكس مفهومه عند ابن جني.

الكلمات المفتاحية: اتّساع، حروف، معاني، ابن جني، مدلولات.

Abstract:

The phenomenon of widening in Arabic, It is a linguistic phenomenon that contains all that is non-basic and non-authentic, With the methods she came out of her face; They are customary structures in the context of language, and in accordance with its integrated system, The research concerns the application of this phenomenon to the letters of meanings, And try Followed at the Imam Bin Jennie in the recruitment of the letters of meanings, Therefore, the research shows the concept of linguistic breadth,And know to the letters of meaning, And thentry to follow the meanings of breadth that highlights the concept of Bin Jennie.

The key word: widening, phenomenon, the meanings, Ibin Jennie, the meanings.

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه وسلّم، أمّا بعد:

أولا: مفهوم الاتساع اللّغوي:

الاتساع والتوسع مشتقّان من الوسع، وهو خلاف الضّيق، يقول ابن فارس: «الْوَاوُ وَالسِّينُ وَالْعَيْنُ: كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الضِّيقِ وَالْعُسْرِ. يُقَالُ وَسُعَ الشَّيْءُ وَاتَّسَعَ...وَهُوَ يُنْفِقُ عَلَى قَدْرِ وُسْعِهِ، وَقَالَ تَعَالَى فِي السَّعَةِ: {لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ} [الطّلاق: 7]. وَأَوْسَعَ الرَّجُلُ: كَانَ ذَا سَعَةٍ.»[1]

هذا في اللّغة، أما في الاصطلاح فيدلّ على معان متعدّدة منها:

علم الدلالة: وهو ما تعلّق بالمفردات، وقد يقصد به الترادف، أي اختلاف اللّفظين والمعنى واحد يقول ابن جني:" أمّا الاتّساع فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي فرس وطرف وجواد، ونحوها البحر.»[2] وقد يقصد منه الاشتراك اللّفظي: وهو اختلاف المعنى واتفاق المبنى.

ولا يمكننا فصل مفهوم الاتّساع عن القضية الأمّ القائمة على تقسيم الأساليب إلى حقائق ومجازات التي تعدّ أهمّ ظاهرة جسّدت لنا مرونة اللّغة وتلوّنها على حسب المقاصد والأحوال، وهذا ما نجده واضحا عند ابن جني الذي أدرج المصطلحين في نوع مشترك على أنهما شيء واحد، يقول ابن جني في سياق تأسيس فكرة أنّ الفروع في باب التشبيه قد تأتي مأتى الأصل الحقيقي: «فهذا لفظه لفظ الحقيقة، ومعناه: المجاز والاتساع.»[3]

وإذا ما تحسّسنا لمفهوم التوسّع وإيضاحه بما يقاربه من مصطلحات ذات منحى دلالي واحد؛ فإننا نجد اجتماع مصطلحي "التصرّف" والاتّساع عند ابن جني في غير ما موضع « وللأصول من الاتساع والتصرّف ما ليس للفروع.»[4]

على أنّ هناك تقاطعا بين مفهوم الاتساع وبين ما يعرف عند النّحاة بكثرة الاستعمال؛ باعتباره ضربا من العلل النّحوية لما شذّ من قواعد النحو والصّرف والإعراب، وهو باب يدخل فيه الاسم والفعل والحرف ومنه ما ذكره سيبويه في باب: "ما أميل على غير قياس" حيث قرّر أنّ العرب قد تميل بعض الكلام على غير قياس فيقولون: عِنْدي ناسُ. وقالوا: العَجّاج، والحَجَّاج، فأمالوهما ماداما عَلَمين، وذلك بمسوّغ كثرة الاستعمال، لا غير، لأن العَلَمين لا كَسْرة فيهما ولا ياء وإنما أريد إمالة ذلك في حالتي الرفع والنصب لكثرته في الكلام؛ على أن يبقى هذا في دائرة الشذّوذ غير الخاضعة للقياس.[5]

كما استحسن ابن جني هذا الضّرب من التصرف مبينا أنه «إذا كثر استعمال الحرف حَسُن فيه ما لا يحسُن في غيره: من التغيير والحذف.»[6]

ومادامت كثرة الاستعمال هي ضابط عُرفي لا وضعي فهي إلى ناحية التوسع أقرب منها إلى الاستعمالات الأصلية القاعدية لذلك ابن جني لم يجد بدّا من أن يَسمَها بالشّهرة، ومألوف العُرف.[7]

ومن مبرّرات وجود الاتساع في اللّغة العربية هو أمن اللّبس في الفهم، أو كما أسماه الثعالبي " ثقة فهم المخاطب" أي ما دام يستطيع المخاطبون فهم الخطاب، رغم هذا الاتّساع الموهم للالتباس يسوغ بناء الكلام «توسّعا واقتدارا واختصارا ثقةً بفهم المخاطب.»[8] ويكرّر الثعالبي هذا المعنى في بيانه لمبحث الإضمار، فيقول: «ومن سنن العرب الإضمار إيثارا للتخفيف وثقة بفهم المخاطب.»[9].

وموضوع الاتساع لم يقتصر في دراسته على أهل اللّغة فحسب، بل اعتنى به أيضا علماء الإسلام إذ بيّنوه في دراستهم لعلاقة فهم كتاب الله تعالى باللغة العربية، وما يعتور ذلك من أحكام وضوابط مختلفة.

وقد ألمح الإمام الشافعي في رسالته إلى اختصاص اللّسان العربي بسمة التوسع في فنون القول إذ يرى أنّ «لسان العرب أوسعُ الألسنة مذهبا وأكثرُها ألفاظا ولا نعلمُ أن يحيط بجميع عِلْمِه إنسان غير نبي.»[10]

كما أجاد ابن القيّم الكلام في بعض الظواهر اللّغوية المتّصلة بفهم حقائق التنزيل، ومنها مسألة تناوب الحروف التي يقرّرها النّحاة وهي أنّ الحروف ينوب بعضها عن بعض في بعض المواضع، إذ يرى الإمام أنّ الأصل هو عدم الاشتراك في الحروف، بل يجب إفراد كلّ حرف بمعناه، فدعوى خلاف ذلك مردودة بالأصل. لذلك لما أورد اللام في قوله تعالى: "وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ "[البقرة: 187]، لم ير أنّ اللام خرجت عن أصل وضعها لتحلّ محلّ الظرفية؛ على اعتبار أنّ يوم القيامة هو محلّ وضع الموازين بل ردّ ذلك إلى أنّ هذا الأسلوب هو ضرب من الاتّساع اللّغوي مع بقاء أصل الاختصاص في اللام، يقول: « والتحقيق أنّ اللام على بابها للاختصاص بالوقت المذكور،كأنّهم جعلوا الفعل للزّمان المذكور **اتساعا** لاختصاصه به، فكأنّه له فتأمّله.»[11]

ثانيا: حروف المعاني:

أطلق النّحاة على قسيم الأسماء والأفعال تسمية "حروف المعاني" لدورها في إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء، أو لأنها تدلّ على معنى، كالاستعلاء لـ"على" والالصاق للباء والاستفهام لـ"هل"، فإن الباء في قولك: مَررت بزيد؛ حرف معنى لدلالتها على الإلصاق، بخلاف الباء في بِكر وبِشر فإنها لا تدلّ على معنى. وتكون عوضا عن جمل وتفيد معناها بأوجز لفظ، فكلّ حروف المعاني تفيد فائدتها المعنوية مع الايجاز والاختصار: فحروف العطف جيء بها عوضا عن أَعْطُف، وحروف الاستفهام جيء بها عوضا عن أَسْتَفْهِم، وحروف النّفي عوضا عن أجحد أو أنفي، وحروف الاستثناء جاءت بدلا من أستثني أو أحاشي، وكذلك سائر حروف المعاني كأحرف النّداء والتمني.[12]

وأطلق عليها لفظ "الحروف" تغليبا لأنّ بعض ما ذكر في هذا الباب أسماء مثل "كلّ، متى، مَن إذا وغيرها" لكن لما كان أكثرها حروفا سمي الجمع بهذا الاسم.[13]

وقد عرّفت حروف المعاني بناء على وظيفتها بأنها: "كلّ حرف أو شبه حرف؛ له وظيفة نحوية أو صرفية، أو صوتية ذات دلالة".[14]

ثالثا: مدلولات الاتّساع في حروف المعاني عند ابن جني:

وردت عند ابن جني من خلال مؤلّفاته وخاصة كتاب: "الخصائص"؛ عدّة مصطلحات متضمّنة لمفاهيم مختلفة تشترك بمؤداها في بيان قضية الاتّساع في استعمال حروف المعاني، وفيما يأتي تفصيل ذكرها:

1- تدريج اللغة:

عقد ابن جني في كتابه الخصائص بابا أسماه "باب في تدريج اللّغة" أدرج فيه عدة ظواهر لغوية متعلّقة بالباب، منها ما له صلة بموضوع الاتساع في الحروف، وذلك أنّه وجد في لغة العرب استعمالا لمفهوم حرف في صورة غيره، بطريق المشابهة في الموضع، فكأنّهم تدرّجوا في الاستعمال من معنى الحرف الأوّل إلى الآخَر لمسوّغ الاستئناس، والإلْف، والاعتياد، قال ابن جنّي مبيّنا معنى التدريج: "وذلك أن يُشْبِه شَيء شيئا من موضع فُيمْضَى حكمه على حُكْم الأوّل ثم يُرَقَّى منه إلى غيره فمن ذلك قولهم: جالِسِ الحسن أو ابن سِيرين، ولو جالسهما جميعا لكان مصيبا مطيعا؛ لا مخالفا وإنْ كانت "أو" إنما هي في أصل وضعِها لأحد الشَّيئين، وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء رجع إلى نفسِ "أو"، بل لقرينه انضمَّت من جهة المعنى إلى "أو" وذلك لأنّه قد عُرِف أنه إنما رُغِّب في مجالسة الحسن لِما لِمجالِسِةِ في ذلك من الحظّ، وهذه الحال موجودة في مجالسةِ ابن سيرين أيضا وكأنّه قال: جالِسْ هذا الضّرب من النّاس."[15]

أسّس أبو الفتح فكرة التدريج على منازل فابتدأ بالتشابه الموضعي للفظين، ليبني عليه التواطؤ في الحُكم بشرط وجود قرينة تسوّغ هذا الاستعمال، ثمّ بكثرة استعمال هذه القرينة يرقّى اللّفظ وذلك بأن يدلّ على معنى شبيهه عاريا من هذه القرينة.

وكأنّ ابن جني يقدّم لنا ضربا من التطوّر اللّغوي يبرز من خلاله مسألة التدرّج، وهي ترقّي في استعمال الألفاظ باكتسائها أوصافا إضافية نحوية أو صرفية مُستعارة من الألفاظ المشابهة لها.

وأردف موضّحا هذه الفكرة بقوله: "وعلى ذلك جرى النّهي في هذا الطِرزِ من القول في قول الله سبحانه: "وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا" [الإنسان: 24]، وكأنّه والله أعلم قال: لا تطع هذا الضّرب من النّاس، ثمّ إنّه لما رأى "أو" في هذا الموضع قد جرَت مجرى الواوِ تَدرَّج من ذلك

إلى غيره فأجراها مجرى الواو في موضع عار من هذه القرينة التي سوَّغته استعمِال "أو" في معنى الواو.»[16]

ويلاحظ أنّ ما ذكره سيبويه في "باب أو في غير الاستفهام" يشير إلى نفس مفهوم ما بيّنه ابن جني في هذا الباب -على اختلاف صور الأمثلة- إذ يقول سيبويه في بيانه: «تقول: جالسْ عمراً أو خالداً أو بشراً، كأنّك قلت: جالس أحد هؤلاء ولم تُرد إنساناً بعينه، ففي هذا دليل على أنّ كلَّهم أهل أن يجالس، كأنّك قلت: جالس هذا الضّرب من النّاس... ونظير ذلك قوله عز وجل: "وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا" ، أي: لا تطع أحداً من هؤلاء.»[17]

وثنّى ابن جني في توضيح معنى "التدريج" بأن أضاف من الأمثلة ما استخدمت فيها "أو" في موضع الواو، كما في قول الشاعر الهذلي[18]:

وكان سِيَّان أَلا يَسرحوا نَعَما ... أو يَسْرَحوه بِها واغبرّت السُوحُ.

فهو يرى أنّ سيّان لا تستعمل إلا بالواو، وأنّ الأمثلة التي ذكرت يصلح فيها الواو، ولكن جرت فيها "أو" مجرى الواو، ولذلك حصل لها هذا التدريج في الاستعمال، فأجريت مجرى الواو.[19]

وفي سياق مفهوم هذا الباب؛ قولُ الرّضي عن حرف الواو: «ولما كَثُر استعمال "أو" في الإباحة التي معناها جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنى الواو.»[20]

2- خلع الأدلّة:

وما يؤكّد لنا اهتمام ابن جني بمسألة الاتساع في توظيف حروف المعاني؛ هو ما أودعه ضمن "باب في خلع الأدلّة"، الذي ضمّنه بعض نظراته اللغوية الهامّة، وكعادته في كثير من الأبواب فإنّه يكتفي بالتمثيل لتوضيح مراده منها، لكن إذا ما نظرنا في أمثلته نجِده يريد بخلع الأدلّة: أعلام المعاني فالهمزة دليلُ الاستفهام، وإنْ دليل الشّرط... والمقصود به في هذا الباب ليس معاني الأجناس؛ بل قصد به معاني الحروف والأدوات، كما أوضح محقّق كتاب الخصائص أنّ ما أراده ابن جني من تسميته "خلع الأدلة" هو «تجريد الحروف والأدوات من المعاني المعروفة والمتبادرة فيها، وإرادة معان أخر لها، أو تجريدها من بعض معانيها.»[21] ومفاد هذا الباب هو أن يتجرّد حرف - في استعمال مخصوص- من دلالته على أحد معانيه ويخلُص لمعنى آخر، وهذا بطريق "التوسع" في الاستعمال ومخالفة مقتضى ظاهر استعماله.

ومن أمثلة هذا الباب؛ ما وضّحه ابن جني بقوله: «ومما خُلِعت عنه دلالة الاستفهام؛ قولُ الشّاعر[22] - أنشدَنَاه سنة إحدى وأربعين-:

أَنَّى جَزَوْا عامِرا سَيْئاً بِفِعْلِهِمُ ... أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُوأَى مِن الحَسَنِ

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ ما تُعْطِي العَلُوقُ به ... رِئْمَانُ أَنْفٍ إذا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ.

فـ"أم" في أصل الوضع للاستفهام، كما أنّ "كيف" كذلك. ومحالٌ اجتماع حرفين لمعنى واحد[23] فلا بدّ أنْ يكون أحدُهما قدْ خُلِعت عنه دلالةُ الاستفهام. وينبغي أن يكون ذلك الحرف "أم" دون "كيف" حتى كأنّه قال: "بلْ كيف ينفع"، فجعلها بمنزلة "بل" في التّرك والتحوّل، ولا يجوز أن تكون "كيف" هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام؛ لأنها لو خُلِعت عنها لوَجب إعرابها لأنها إنما بُنِيت لتضمّنها معنى حرف الاستفهام، فإذا زال ذلك عنها وجب إعرابها كما أنه لمّا خُلِعت دلالة الاستفهام عن "مَنْ" أُعرِبت في قولهم: ضَرَب مَنٌ مَناً، وكذلك قولك: مَرَرْت برَجُل أيّ رجل، لمّا خُلِعت عنها دلالة الاستفهام جَرت وصفا، وهذا واضح جليّ.»[24]

وما يُفهم من كلام أبي الفتح في باب خلع الأدلّة هو تقريره لظاهرة التوسع في حروف المعاني أو كما أسماه بالتّحوّل والتّرك، فالحرف الذي تحوّلت دلالته الأصلية، أو تَرك أحد دلالتيه واستُعمِل في منزلة حرف آخر، كأنّه عُدل به وتجوز في معناه؛ بمسوّغ الاتّساع الدّلالي الذي اقتضاه المقام.

لكن بإمعان النّظر يمكن القول إنّ الاتّساع الدّلالي قد لا يفسّر لنا مسألة الخلع، لأنّ الاتساع هو زيادة في الدّلالة وليس تجرّدا منها، وإذا ما تأوّلنا علّة هذا الخلع نجد المنحى البلاغي والبياني يتزاحمان لتخريجها، لأنهما يتطلّبان أخصّ الأساليب لمقتضى الحال، ويهتمان بما تجاوز المعنى الأصلي للألفاظ لذا علّق ابن جني هذا الباب بالاستعمال وليس بأصل الوضع، فقوله إنّ: "أمْ" في أصل الوضع للاستفهام؛ يُفهِمُ التزاما أنّ المعنى الآخَر لـ"أم" ليس وضعيا، بل اقتضاه السّياق وفَرضَه الاستعمال.

ثمّ يواصل في ذِكر بعض الأحرف التي خُلِعت دلالتها، فيقول:«ومن ذلك واو العطف فيها معنيان: العطف ومعنى الجمع. فإذا وُضعت موضع "مع" خَلُصت للاجتماع وخُلِعت عنها دلالة العطف، نحو قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ.»[25]

ولنا أن نتساءل -في ضوء نظرية خلع الأدلّة- عن إمكانية خروج حرف الفاء عن معنى الإتباع وخلوصه للعطف، أم أنّ له أصلا لا يمكن التجرّد منه؟ وهذا ما أجاب عنه ابن جني حين قال:« فإن قيل: إذا صحّ بما قدّمته حال الفاء في كونها عاطفة ومُتْبعة، فهل دلالتها على الأمرين سواء أم لها اختصاصٌ بأحدهما؟ فالجواب: أنّ أخصّ هذين المعنيين بالفاء إنما هو الإتْباع دون العطف وذلك أنها إذا كانت عاطفة؛ فمعنى الإتْباع موجود فيها، نحو: ضرَبْتُه فبكى، وأحْسَنتُ إليه فشَكَر وقد تتجرّد من معنى العطف فيما قدّمنا ذِكره من الجزاء... فلمّا كان الإتْباع لا يفارقها والعطف قد يفارقها كان أخصّ معنييها بها الإتْباع لملازمته لها.»[26]

ومنه فإنّ من ضروب الاتّساع اللّغوي أن ينخلع حرف المعنى من معهود معناه الذي ينصرف الذّهن إليه أوّل مرة فيتقلّد معنى إضافيا مستتبعا أو يتبنى معنى حرف آخر، وبهذا الإجراء فهو يحقق مفهوم التوسع بقرائن الأحوال والمقتضيات.

3- التّضمين:

ومما له صلة كبيرة بموضوع الاتساع؛ قضيّة التّضمين المتعلّقة بالمخالفة في استعمال حروف الجرّ التي يتعدّى بها بعض الأفعال، وقد اعتنى بها ابن جني وعدّها نوعا من اتساع الكلام العربي يلتجئ إليه إيحاءً بوجود مستتبع دلالي يشير إليه هذا التركيب العدولي الجديد، يقول: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدّى بحرف والآخر بآخر فإنّ العرب قد تتّسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جئ معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقول الله عز اسمه: "أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ" [البقرة: 187] وأنت لا تقول رفثت إلى المرأة وإنما تقول : رفثت بها أو معها لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء وكنت تعدى أفضيت ب "إلى" كقولك: أفضيت إلى المرأة جئت ب "إلى" مع الرّفث إيذانا وإشعارا أنه بمعناه.»[27]

فهذا الضّرب اللّغوي الذي تحدّث عنه ابن جني يسمّى عند اللّغويين "تضمينا" على مستوى الفعل ويعدّ في حقيقته اتّساعا في القول، وخروجا به عن مقتضى الظاهر، فالرفث لا يعدّى بـ"إلى" في الاستعمال العادي، ولما كان التركيب مؤشّرا على احتوائه فعلا آخر دلّ عليه حرفه المألوف أو كما أسماه ابن جني بالمعتاد؛ أو "كثرة الاستعمال"، وهذا الأخير في حقيقته هو الذي صنع فكرة الاتساع اللّغوي.

كما ذكر هذا الضّرب من الاتّساع في آخر كلامه على مسألة الحمل على المعنى- الذي وَصف متعاطيه بقوّة النّظر وملاطفة التأوّل- فقال ابن جني فيما أدرجه ضمن باب الحمل على المعنى: «ومنه باب من هذه اللّغة واسع لطيف طريف وهو اتّصال الفعل بحرف ليس مما يتعدّى به؛ لأنّه في معنى فعل يتعدّى به. من ذلك قوله تعالى: "أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ" [البقرة: 187] لما كان في معنى الإفضاء عدّاه بـ"إلى".»[28]

4- الترك والتحوّل:

وفي جانب الاتّساع في استعمال حروف المعاني نرى ابن جني يعيد مصطلح التّرك والتّحوّل، وهذا بالمفهوم الوارد في باب خلع الأدلّة، وذلك ما أودعه ضِمن باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل ما لم يدْعُ داع إلى التّرك والتحوّل، يقول: «من ذلك "أو" إنما أصل وضعها

أن تكون لأحد الشّيئين أيْن كانت وكيف تصرّفت، فهي عندنا على ذلك، وإن كان بعضهم قد خَفِي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال حتى دعاه إلى أن نقَلها عن أصل بابها. »[29]

مفاد هذا الباب هو أنّ الألفاظ لها معان وضعية أولى وأخرى مستتبعة، والأصل هو بقاء الألفاظ على أوضاعها الأوَل إلا إذا تعذّر تخريجها على أصولها، ولكن الإشكال الوارد ليس في بقاء اللّفظ في معناه؛ إنما في ماهية العِيار الذي يخضع له هذا التحوّل. وقد عاب ابن جني على من تسارع في إخراج بعضها عن أبوابها في مقامٍ يمكن تأويلها عليه.

على أنّي لا أميل إلى ما ذهب إليه ابن جني حين أخضع الألفاظ إلى جدلية الأصل والفرع، وذلك لنسبية ضابط الإقرار من عدمه، ولأنّ هذا يدعونا إلى الارتباط بالمعاني المعجمية للحروف دون مراعاة القرائن التي تصل بنا إلى المعنى الدّلالي « فالحرف منفردا يبقى معناه خاصّا، أو محصورا في إطار ضيّق، وتوظيفه في تركيب معيّن هو الذي يحدّد معناه الحقيقي، فقد يختلف معناه من جملة إلى أخرى بمقتضى الاستعمال. »[30]

وإذا كان ابن جني قد سلك في معنى "أو" مذهب إقرار الأصل، مستعذبا له، وهذا في تعليقه عن قول ذي الرّمة[31]:

بدتْ مثَل قرن الشمس في رَوْنق الضُّحى ... وصورتها أو أنت في العين أملح. [32]

وقد ساق كلامه عن معنى "أو" ملوّحا إلى تضعيف مَن قال بتحوّلها، فقال بأنّها: « على بابها من الشكّ ألا ترى أنّه لو أراد بها معنى "بل" فقال: "بل أنتِ في العين أملح" لم يفِ بمعنى "أو" في الشكّ لأنّه إذا قطع بيقين أنها في العين أملح، كان في ذلك سرف منه ودعاء إلى التّهمة في الإفراط له وإذا أخرج الكلام مخرج الشّك كان في صورة المقتصد غير المتحامل ولا المتعجرف. فكان أعذب للفظه، وأقرب إلى تقبُّل قوله. »[33]

وما يدلّل على هذا أيضا هو قوله: « فأمّا قول الله سُبحانه: "وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ" [الصّافات: 147]، فلا يكون فيه "أو" على مذهب الفراء بمعنى "بل"، ولا على مذْهب قطرب في أنها بمعنى الواو، لكنّها عندنا على بابها في كونها شكّا. »[34]

إذا كان سلك هذا المذهب مستحسنا له؛ فإنّه في جانب آخر لا يميل إليه، ويرجّح - وفق مسلك العدول- أنّ "أو" للإضراب بمعنى "بل"، وذلك في قراءة قوله تعالى: "أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ" [البقرة: 100] بسكون الواو مِن "أو"، وهذا حين عقّب على هذه القراءة، قائلا: « فإذا كان كذلك كانت "أو" هذه حرفا واحدا، إلا أنّ معناها معنى بل للترك والتحوّل بمنزلة أم المنقطعة، نحو قول العرب: إنّها لإبل أو شاء، فكأنّه قال: بل، أهي شاءٌ؟ فكذلك معنى أو ها هنا... و"أو" هذه التي بمعنى أم المنقطعة، وكلتاهما بمعنى بل موجودة في الكلام كثيرا. »[35]

وكذلك مع الأداة "هل"، يواصل ابن جني في بيان مسلك الاتساع في معنى الحرف، لكن متزحزحا من الترجيح إلى الاحتمال، يقول في موضع آخر: « فأمّا "هلْ" فقد أُخْرجت عن بابها إلى معنى "قَد" نحو قول الله سبحانه: "هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ" [الإنسان: 1] قالوا: معناه: قَدْ أتى عليه ذلك وقد يمكن عندي أن يكون مُبقاة في هذا الموضع على بابها من الاستفهام، فكأنّه قال -والله أعلم-: هلْ أَتى على الإنسان هذا، فلا بدَّ في جوابه من "نعم" ملفوظا بها أو مقدّرة. »(36)

فتفريق ابن جني بين هذه المواضع لا يعني هشاشةً في مبدأ الأصل، لكنّه تقرير لمبدأ العدول بناءً على التغيّر الأسلوبي الذي ورد فيه الحرف، وحتى لا يُعقَّب على قوله في معنى "أو" أنّها « لأحد الشّيئين أيْن كانت وكيف تصرّفت »؛ لو أناط دلالة الحرف بالاستعمال الصّحيح، من دون تعلّق بمعناه المجرّد، فيكون هذا أتمّ، وأسلمَ لسوء فهم كلامه.

ونستطيع القول من خلال تحليلات ابن جني واستعماله لمصطلحات: حُسن المعنى، وعذوبة اللّفظ وظرف المذهب؛ أنّ أبا الفتح كان متذوّقا للتحوّلات الطارئة على الأساليب في حروف المعاني برؤية تعكس عمق تأويله اللّغوي، وبُعده النّقدي.

5- الخروج عن الباب:

مما يحسب لابن جني أيضا في اهتمامه بظاهرة الاتساع في استعمال حروف المعاني؛ عنايته بعدول الاستفهام عن أصله وخروجه عن مقتضى ظاهره، ليعلّل بذلك استعمال بعض أحرف الاستفهام في مقام لا يخفى فيه الجواب على السّائل، يقول: «واعلم أنّه ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلا لأمر قد كان وهو على بابه ملاحظا له وعلى صَدَد من الهجوم عليه، وذلك أنّ المستفهِم عن الشيء قد يكون عارفا به مع استفهامه في الظّاهر عنه لكن غرضه في الاستفهام عنه أشياء. منها أنْ يرى المسئول أنّه خَفي عليه ليسمع جوابه عنه. ومنها أن يتعرّف حال المسئول هل هو عارف بما السّائل عارف به. ومنها أن يُرى الحاضر غيرهما أنّه بصورة السّائل المسترشِد لما له في ذلك من الغرض. ومنها أن يُعد ذلك لما بعده مما يتوقّعه حتى إنْ حلِف بعد أنّه قد سأله عنه حلف صادقا فأوضح بذلك عذرا. ولغير ذلك من المعاني التي يسأل السّائل عما يعرفه لأجلها وبسببها، فلمّا كان السّائل في جميع هذه الأحوال قد يسأل عما هو عارفه أخذ بذلك طرفا من الإيجاب لا السّؤال عن مجهول الحال. وإذا كان ذلك كذلك جاز لأجله أن يجرّد في بعض الأحوال ذلك الحرف لصريح ذلك المعنى. فمن هنا جاز أن تقع "هل" في بعض الأحوال موضع "قد"، كما جاز لـ"أو" أن تقع في بعض الأحوال موقع الواو نحو قوله:

وكان سِيّانِ ألا يَسْرحوا نَعَما ... أو يَسْرحوه بها واغبَّرت السُوح. »(37)

وفي السّياق نفسه يذهب بنا أبو الفتح مذهب التّقنين في مثل هذه الأساليب المعدول بها عن بابها، وذلك بقوله: ((وكلّ حرفٍ فيما بعد يأتيك قد أُخرِج عن بابه إلى باب آخر؛ فلا بدّ أن يكون قبل إخراجه إليه قد كان يُرائيه ويلتفِت إلى الشِّقّ الذي هو فيه، فاعرِف ذلك وقِسْه.))[38]

وهذا ما أعدُّه من الإشارات الدّقيقة في فهم ابن جني لأسباب ظاهرة الاتساع، وما يُستشفّ من لفظة "الشِّقّ" الذي هو بمعنى الاشتراك في النّصيب الّدلالي بين الحرف المعدول به والمعدول عنه لأنّ الحرف الذي يُرائي ويُلاحظ ويلتفِت إلى الحرف الآخَر؛ لا بدّ أنّ بينهما حظّا معنويا - مع قِلّته- وذلك بمعنى المناسبة التي جُعلت سببا للتحوّل في الألفاظ؛ الذي وضّحه ابن جني في هذا الباب. وقريب من هذا التّحليل ما بيّناه عند سيبويه في إثباته لاشتراك المجاري ونفيه لاشتراك المعاني في الحروف.

وفي **الختام** نقول: إنّ من أهمّ القضايا التي عالجها ابن جني في موضوع حروف المعاني هي قضية التحوّل عن الأصل الوضعي بعلل الاستعمال والأعراف اللّغوية، وبالتالي فقد حظيت نظرية الاتساع أو ما يسمّى أسلوبيا بالعدول؛ باهتمام كبير من النّحاة، وإن لم يصرّحوا في كثير من الأحيان بالمصطلحات، وقد تولّد عن هذا الاهتمام عدّة مصطلحات ومفاهيم تخدم قضية الاتساع، منها: التحوّل والتّرك، التدريج، وخلع الأدلّة، وأيضا الفرق بين معنى الحرف ومجراه اللّغوي.

وقد عالج النّحاة عموما قضية الاتساع في ميزان نظرية الأصل باعتبار أنّ الحروف لها معان وضعية بمثابة أصول ثابتة في ملفوظ الحرف وأخرى مستتبعة نابعة من المعنى الأصلي، لا يلتجأ إليها إلا حين يتعذّر حملها على هذا الأصل، كما لم يختلفوا في أنّ كلّ حرف إذا عدل من بابه إلى آخر فلا بدّ من وجود علائق مشتركة بين المعنيين، تظهر وتدِقّ بحسب درجة المناسبة.

ولئن عني النّحاة بالأصول المقدّرة لحروف المعاني حملا عليها وتأويلا إليها؛ فإنّ طبيعة اللّغة وسنن استعمالها يأبى الاستسلام لنظرية الأصل والتراكيب النّمطية، ويفرض الواقع اللّغوي مراعاة الأصل، وعدم الالتزام به، مما أسبغ اللّغة مرونة واتّساعا خرجت بها من مجرّد التواصل إلى لغة التشبيه والتصوير ونقل الأحاسيس.

الهوامش:

([1]). معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، ج6، ص109.

([2]). الخصائص، ج2، ص444.

([3]). الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، ج2، ص179، وينظر: العمدة، ابن رشيق، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، 1401هـ، ج1، ص120.

([4]). الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، ج3، ص84.

([5]). ينظر: الكتاب، ج4، ص127، واللمع في العربية، ابن جني،

([6]). سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م، ج1، ص316.

([7]). ينظر: سر صناعة الإعراب، ج2، ص182، والخصائص، ج1، ص153.

([8]). فقه اللغة وسر العربية، ت: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1422هـ- 2002م، ص222.

([9]). فقه اللغة وسر العربية، ص237.

([10]). الرسالة، ت: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، ط1، 1358هـ - 1940، ص34.

([11]). زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط27، 1415هـ - 1994م، ج5، ص560.

([12]). ينظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف، القاهرة، ص 106.

([13]). ينظر: كشف الأسرار، علاء الدين البخاري الحنفي، دار الكتاب الإسلامي، ج2، ص109.

([14]). مقدمة كتاب: معجم حروف المعاني في القرآن الكريم، محمد حسن الشريف، مؤسسة الرسالة، بيروت ط1، 1417هـ ص ر

([15]). الخصائص، ج1، ص347- 349.

([16]). المصدر نفسه، ج1، ص349.

([17])- الكتاب، ج3، ص184.

([18]). قال عنه البغدادي إنه ملفّق من بيتين في قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي، وهما: وقَالَ رَاعِيهم سِيّان سَيْرُكم ... وأن تقيموا به واغْبَرّت السّوح- وكان مثلين أن لا يسرحوا غنما ... حيث استرادت مواشيهم وتسريح. ينظر: الخزانة، ج5، ص137.

([19]). ينظر: الخصائص، ج1، ص349.

([20]). شرح الرضي على الكافية، ج4، ص398.

([21]). الخصائص، ج2، ص181.

([22]). هو رجل من تغلب، يقال له أفنون، كما في المفضليات للضبي، ت: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف القاهرة، ط6، ص263، وأورده له أبو عمرو الشيباني في أشعار تغلب. ينظر: خزانة الأدب، ج11، ص139.

([23]). هذا الرأي عقّب عليه البغدادي في خزانته قائلا:"وليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد، لأنّ في ذلك نقضاً لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف..." ولتفصيل رده على رأي ابن جني؛ ينظر: الخزانة، ج11، 140-141.

([24]). الخصائص، ج2، ص184.

([25]). المصدر نفسه، ج2، ص196.

([26]). سر صناعة الإعراب، ج1، ص260.

([27]). الخصائص، ج2، ص308.

([28]). المصدر نفسه، ج2، ص435.

([29]). المصدر السابق، ج2، ص457.

([30]). حروف الجرّ في العربية بين المصطلح والوظيفة، نور الهدى لوشن، المكتب الجامعي الحديث، 2006م، ص119.

([31]). هو غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي، أبو الحارث، ذو الرمّة؛ شاعر من فحول الطّبقة الثانية في عصره، ولد سنة77هـ، وكان شديد القصر، دميما، أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، توفي بأصبهان سنة117هـ، له ديوان شعر مطبوع، انظر ترجمته في: الأعلام، ج5، ص124.

([32]). ينظر: البيت في: الإنصاف ج2، ص391، والخزانة ج11، ص65، والخصائص، ج2، ص460.

([33]). الخصائص، ج2، ص458.

([34]). المصدر السابق، ج2، ص461.

([35]). المحتسب، ج1، ص99.

([36]). الخصائص، ج2، ص462.

([37]). المصدر نفسه، ج2، ص465.

([38]). المصدر نفسه، ج2، ص465.